JOURNAL OF UNIVERSITY OF BABYLON
For Pure and Applied Sciences (JUBPAS)

ARTICLE
Vol.29; No.2. May-August | 2021

Agro- Industrial Integration from an Accounting Perspective Study in General Company for Leather Industries/Baghdad

Huda Jabbar Kazim Al Hayali[1], Kasim Ali Imran Al Bayati [2], Mohammed Naser Hussein[3]

(1)AL-Mussayab Technical Institute ,AL-Furat AL –Awsat Technical / inm.hud@atu.edu.iq, Babylon, Iraq.

(2)AL-Mussayab Technical Institute ,AL-Furat AL –Awsat Technical / kasimali78@yahoo.com, Babylon, Iraq

(3)AL-Mussayab Technical Institute ,AL-Furat AL –Awsat Technical/ mohammed.huseen.mis@atu.edu.iq, Babylon, Iraq

inm.hud@atu.edu.iq, kasimali78@yahoo.com, mohammed.huseen.mis@atu.edu.iq

Received: 1/3/2021 **Accepted: 15/4/2021** **Published: 1/7/2021**

Abstract

The General Company for Leather Industries is an economic production unit that contributes to supporting the national economy in the field of manufacturing natural leather and exploiting it by producing clothes, shoes and bags based on the principle of economic account and efficiency of investing public funds and its effectiveness in achieving the objectives of the state and raising the performance levels of the national economy in order to achieve the goals of development plans, so the goal of the research is to identify the obstacles facing the General Company for Leather Industries / Baghdad (research sample) which transforms Without agricultural industrial integration with its animal branch and orientation towards imported leather to achieve its objectives despite the existence of tanning factories in the same company through a cost comparison of the product in case of dependence on local leather and application of agricultural industrial integration on the one hand and in case if the skins imported by another and four models of men's shoes (7566,7639, 6730,7545) contained in the company's records in October 2014, and one of the most important findings of the research is that there are many obstacles to agricultural industrial integration that need real solutions from the state and that its application does not achieve The company's objectives of...

Key words:
Agro- Industrial integration, agricultural sector, leather tanning ,imported leather , product quality.

Citation:
Huda jabbar Kazim al Hayali [1], Kasim ali Imran al Bayati [2], Mohammed Naser Hussein[3]. Agro-Industrial integration from an accounting perspective study in general company for leather industries/Baghdad. Journal of University of Babylon for Pure and applied science (**JUBPAS**). May-August, 2021. Vol.29; No.2; p:86-106 .

JOURNAL OF UNIVERSITY OF BABYLON
For Pure and Applied Sciences (JUBPAS)

ARTICLE
Vol.29; No.2. May-August | 2021

التكامل الزراعي الصناعي من منظور محاسبي

(دراسة تحليلية في الشركة العامة للصناعات الجلدية /بغداد)

بابل-العراق

هدى جبار كاظم الحيالي[1] قاسم علي عمران البياتي [2] محمد نصر حسين الجايد[3]

[1] المعهد التقني المسيب / جامعة الفرات الأوسط التقنية inm.hud@atu.edu.iq ,بابل ,العراق
[2] المعهد التقني المسيب / جامعة الفرات الأوسط التقنية kasimali78@yahoo.com ,بابل ,العراق
[3] المعهد التقني المسيب / جامعة الفرات الأوسط التقنية mohammed.huseen.mis@atu.edu.iq

Received: 1/3/2021 Accepted: 15/4/2021 Published: 1/7/2021

الخلاصة

تعد الشركة العامة للصناعات الجلدية وحدة انتاجية اقتصادية تساهم في دعم الاقتصاد الوطني في مجال تصنيع الجلود الطبيعية واستغلالها بإنتاج الملابس والاحذية والحقائب اعتمادا على مبدا الحساب الاقتصادي وكفاءة استثمار الاموال العامة وفاعليتها في تحقيق اهداف الدولة ورفع مستويات الاداء للاقتصاد الوطني بما يحقق اهداف خطط التنمية لذا هدف البحث الى تحديد المعوقات التي تواجه الشركة العامة للصناعات الجلدية /بغداد (عينة البحث) والتي تحول دون التكامل الزراعي الصناعي بفرعه الحيواني والتوجه نحو الجلود المستوردة لتحقيق اهدافها على الرغم من وجود معامل دباغة في الشركة ذاتها وذلك من خلال اجراء مقارنة كلفوية للمنتج في حالة اعتمادها على الجلود المحلية وتطبيق التكامل الزراعي الصناعي من جانب وفي حالة اذا كانت جلود مستوردة من جانب اخر ولأربعة موديلات من الاحذية الرجالية (7545,٦٧٣٠, 7639,7566) الواردة في سجلات الشركة في شهر تشرين الاول للعام 2014 ، ومن اهم ما توصل اليه البحث ان هنالك كثيرا من المعوقات التي تحول دون التكامل الزراعي الصناعي والتي تحتاج الى حلول حقيقية من الدولة وان تطبيقه لا يحقق اهداف الشركة من الارباح المخطط لها حتى وان كان على حساب الجودة .

الكلمات الدالة :

التكامل الزراعي الصناعي , القطاع الزراعي , دباغة الجلود , الجلود المستوردة , جودة المنتج.

Citation:
Huda jabbar Kazim al Hayali [1], Kasim ali Imran al Bayati [2], Mohammed Naser Hussein[3]. Agro-study in general company for leather Industrial integration from an accounting perspective industries/Baghdad. Journal of University of Babylon for Pure and applied science (**JUBPAS**). May-August, 2021. Vol.29; No.2; p:86-106 .

المبحث الاول

منهجية البحث والدراسات السابقة

اولا...منهجية البحث

1-1-1 مشكلة البحث

تواجه الشركة العامة للصناعات الجلدية / بغداد عينة البحث جملة من المعوقات التي تحول دون التكامل الزراعي الصناعي بفرعه الحيواني وتتجه نحو الجلود المستوردة لتحقيق اهدافها على رغم من وجود معمل لدباغة الجلود في الشركة ذاتها وهذا يؤثر تأثيرا سلبيا على الحياة الاقتصادية ودعم المنتجات المحلية من خلال التكامل بين النشاطين.

1-1-2اهمية البحث

1. تحقيق استقرار نسبي لأسعار المنتجات الزراعية وعدم تعرضها لسياسات العرض والطلب في الاسواق المحلية وهذا يرفع عائد الانتاج الزراعي ودخل المنتجين معا .
2. يساهم القطاع الصناعي في تحسين وتطوير نوعية الانتاج الزراعي وذلك بحسب المتطلبات التحويلية التي تكون ذات مواصفات خاصة .
3. إظهار التطور والتكامل الزراعي الصناعي وأثره في الحياة الاقتصادية و توضيح العوامل التي ساهمت في تطور الزراعة و التكامل الزراعي الصناعي.
4. تبيان أهم المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية الغذائية وغير الغذائية التي شكلت المادة الأولية لتطور الصناعات الزراعية في البلد.

1-1-3هدف البحث

يهدف البحث الى تحديد مفهوم وانواع النشاط الزراعي واهميته الاقتصادية وإيجابيات وسلبيات التكامل الزراعي وتطبيقه على عينة البحث وتحديد كلفة المنتج في كلا الحالتين (الخام المستورد وفي حالة تحقيق التكامل الزراعي الصناعي) في الشركة ذاتها

1-1-4 فرضية البحث

ان تحديد المعوقات التي تواجه الشركة العامة للصناعات الجلدية بغداد في استخدام الجلود المستوردة دون الجلود المحلية لتحقيق التكامل الزراعي الصناعي يساعد على حصرها ووضع الحلول لها ليكون الخام المحلي اذا لم يكن الافضل يكن موازيا للمستورد من ناحية الكلفة والجودة .

1-1-5 مجتمع وعينة البحث

مجتمع البحث هو الشركة العامة للصناعات الجلدية/بغداد والاحذية الرجالية ذات الموديلات الاربع (7639,7566 , 7545,٦٧٣٠) أنموذجا للصناعات الجلدية كعينة للبحث .

1-1-6 حدود البحث

يتحدد البحث بدراسة المراحل الكلفوية للمنتج في الشركة العامة للصناعات الجلدية / بغداد في حالة الخام من الجلود المستورد وفي حالة تحقيق التكامل الزراعي الصناعي من الجلود المحلية وتم اخذ الاحذية الرجالية ذات الموديلات الاربع (7639,7566 , 7545,٦٧٣٠)أنموذجا للصناعات الجلدية المختار لتطبيق فرضية البحث في شهر تشرين الاول للعام 2014 .

1-1-7 ادوات جمع البحث

تم الاعتماد في إعداد هذه الدراسة على جمع البيانات والمعلومات من خلال:

1. الجانب النظري ويتمثل في : المنهج الاستقرائي للمصادر والمراجع العلمية من الكتب والبحوث المنشورة والمقالات وذلك من خلال إجراء المسح المكتبي وعبر البيانات المحوسبة (الإنترنت) في المجال المحاسبي و بمجتمع وعينة البحث.
2. الجانب الميداني ويتمثل في : الاستعانة بالسجلات المحاسبية المالية والقوائم المحاسبية لشركة عينة البحث (الشركة العامة للصناعات الجلدية / بغداد) لجمع البيانات وصولا إلى صحة الفرضيات والاستنتاجات ليتم صياغة التوصيات بعد ذلك.

1-1-8انموذج البحث

الاحذية الرجالية ذات الموديلات الاربع (7639,7566 , 7545,٦٧٣٠) أنموذجا للصناعات الجلدية في الشركة العامة للصناعات الجلدية / بغداد

1-1-9 أسلوب البحث

أعتمد الباحث في تحليل المراحل الكلفوية للأحذية الرجالية ذات الموديلات الاربع في الشركة العامة للصناعات الجلدية في حالة اعتمادها على الجلود المستوردة من جهة والجلود المحلية من جهة اخرى على البيانات والمعلومات الواردة في جداول وسجلات الشركة اثناء الزيارات الميدانية .

ثانيا... دراسات سابقة

2-1 دراسة ثامر عبد العالي /جامعة بابل /كلية الزراعة (افاق التنمية الزراعية في العراق) المحور الاقتصادي –القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية المجلد (9) العدد(2) لسنة2007, وتهدف هذه الدراسة الى الوعي بالمعوقات البنائية للتنمية الزراعية في العراق بوصفها المدخل العلمي لمعالجة هذه المشكلة والى بيان سبل التنمية الزراعية لكونها نقطة الانطلاق لتطوير ورفع كفاءة استغلالها ,لان طاقة الانتاج الزراعي تتحدد بالموارد الطبيعية والمادية والبشرية ودرجة استغلالها والسياسات التي تواجه هذه الموارد.

2-2 دراسة سعدية هلال حسن (اهمية الاستثمار في القطاع الزراعي واساهمه في زيادة الانتاج) 2017، وتهدف هذه الدراسة إلى الوعي بالمعوقات البنائية للتنمية الزراعية في العراق بوصفها المدخل العلمي لمعالجة هذه المشكلة، والى بيان ممتلكات التنمية الزراعية لكونها نقطة الانطلاق لتطوير ورفع كفاءة استغلالها لآن طاقة الإنتاج الزراعي تتحدد بالمواردالطبيعية والمادية والبشرية ودرجة استغلالها والسياسيات التي توجه هذه الموارد ومن اهم استنتاجات الدراسة هي قلة التخصيصات المالية من الحكومة المركزية والحكومات المحلية لدعم القطاع الزراعي في شتى تفاصيله أدى الى التدهور الحاصل في هذا القطاع الحيوي.والإهمال الواضح للواقع الزراعي بشكل عام جعل العراق سوقاً للمحاصيل الزراعية المستوردة من دول الجوار و جعل العراق مستهلكاً وليس منتجاً على رغم من توفر جميع المقومات في البلد لكي يكتفي ذاتياً في هذا المجال ويكون مصدراً للمحصولات الزراعية. وعدم حماية المنتوجات الزراعية المحلية من منافسة مثيلاتها المستوردة من دول الجوار والدول الاخرى ما جعل معظم الفلاحين يتركون مهنة الزراعة بسبب هذا التنافس الذي لا يستطيعون مجاراته.

2-3 دراسة لورة باسم بشير الساعور,قسم الاقتصاد الزراعي / كلية الزراعة والغابات / جامعة الموصل / العراق (اثر الاستثمار الزراعي والتكنولوجيا الميكانيكية في نمو الناتج الزراعي في العراق) من 1990-2010

وتهدف الدراسة الى التعرف على اثر الاستثمار الزراعي والتكنولوجيا الميكانيكية في نمو الناتج الزراعي في العراق وتم التحليل بطريقة المربعات الصغرى باستخدام البرنامج الاحصائي الجاهز , واهم استنتاجات الدراسة هي ان انخفاض الانتاج الزراعي وقلة اسهامه في الناتج المحلي الاجمالي وانخفاض التخصيصات الاستثمارية وانعدام سياسة سعرية ومالية ملائمة تستطيع استقطاب الاموال اللازمة للاستثمار في القطاع الزراعي جعلت معدل نمو المساحات المستصلحة في العراق سالبا .

اوجه التشابه والاختلاف: ركزت الدراسات السابقة في مجال مفهوم وانواع النشاط الزراعي واهميته الاقتصادية ومقوماته ومحدداته ومعوقات التكامل الزراعي وهذا ما تم تناوله في متن البحث . لكن الدراسات السابقة لم تتناول قياس التكامل الزراعي الصناعي محاسبيا والمقارنة الكلفوية بين التكامل والمنتج المستورد وهذا ما تناوله البحث في الجانب التطبيقي .

المبحث الثاني

مفهوم وانوع النشاط الزراعي واهميته الاقتصادية ومقوماته ومحدداته

يتميز العراقيون بالزراعة المنتظمة وتدجين الحيوانات منذ (7) آلاف سنة قبل الميلاد ، وهذا يدل على إبداع الإنسان العراقي في استثمار الأرض والمياه ومواجهة تحديات المناخ والطبيعة لتوفير الغذاء له ولعائلته على مدار السنة, ويمثل القطاع الزراعي اليوم أحد أهم القطاعات الاقتصادية في العراق ، اذ إن حوالي 30% من السكان يعيشون في الريف أو يعملون فيه بشكل مباشر أو غير مباشر , وهو القطاع الحيوي للعراق وشعبه والمهم في تنمية اقتصاده ، ذلك لأنه القطاع الذي يمتلك من الطاقات الإنتاجية الكامنة التي هي بحاجة إلى الوسائل التقنية لتحويلها إلى طاقات إنتاجية فعلية لسد الثغرة المتنامية ، بأكملها أو جزء منها , بين حاجة القطر من المنتجات الزراعية وحجم الإنتاج المتحقق , والعراق يمتلك من الموارد الطبيعية الزراعية (الأرض والماء والعقول الزراعية العلمية والأيدي العاملة) غير المستغلة، التي تنتظر الاستثمار المكثف لاستغلالها لزيادة الإنتاج الزراعي، النباتي والحيواني وهذا ما تناوله المبحث .

2-1مفهوم النشاط الزراعي

تعد الزراعة صناعة من اقدم الصناعات واهم ما تتميز به الزراعة ان الطبيعة تعد شريكا للمالك اذ يرجع اليها الفضل الاكبر في الانتاج الزراعي وتنعكس مشاركة الطبيعة في الانتاج على القيمة الايجارية للأرض الزراعية ولهذا يدفع المستأجر للمالك ايجارا يتوقف على خصوبة الارض المؤجرة , اذ ان استغلال الارض استغلالا زراعيا يتطلب اعدادها وتمهيدها وبذر البذور وعندئذ تؤدي الارض وظيفتها الطبيعية في ظل عناية المزارع [1] وعندما يكون من الملائم تربية الماشية او انتاج الالبان فانه يصبح من الضروري تخصيص جزء من الارض كمزارع للماشية اضافة الى العمليات الزراعية التي تكون جزءا من الاعمال الاصلية للمزرعة هي العناية بالماشية وانتاج الالبان . اما منظمة الاغذية والزراعة الدولية فقد عرفت النشاط الزراعي هي حراثة الارض وتهيئتها لتحقيق الفعاليات التي ترتبط بزراعة المحاصيل وتربية الحيوانات , وقد عرف (مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق) النشاط الزراعي على انه مجموعة من القواعد المحاسبية الصادرة من مجلس القواعد المحاسبية والرقابية في العراق 1998هو ادارة عملية التحول الحياتي الحيواني والنباتي للحصول على انتاج لغرض الاستهلاك او المتاجرة او التصنيع او الاكثار .

مما ورد اعلاه يمكن ان نعرف النشاط الزراعي ليس مجرد بذر الارض وفلاحتها وريها وجني المحصول وإنما يلحق بالزراعة انشطة اخرى كثيرة قد تكون تابعة او مكملة لها , كتربية المواشي وانتاج منتجات الالبان وتربية الدواجن وأعمال التشجير وغيرها...

2-2 انواع النشاط الزراعي

ويمكن ان نقسم النشاط الزراعي الى : [3] [2]

2-2-1 النشاط النباتي :

ويقصد به استصلاح وحراثة وفلاحة وزراعة الاراضي الزراعية لغرض الحصول على المنتجات الزراعية وتسويقها وبيعها ويشمل:

2-2-1-1 المحاصيل الحقلية

كالمحاصيل النباتية (القمح , الحنطة . القطن , الشعير , الارز وغيرها) ومحاصيل الخضروات (كالباذنجان والطماطم والفاصولياء وغيرها) وأهم ما يميز كلا النوعين انه لا يمكن ان تعد اصولا ثابتة بالنسبة للمزرعة , وذلك لان دورة حياتها وبقاءها في المزرعة لا يتجاوز السنة , فبعضها تكون دورة زراعتها لا تتجاوز الشهر الواحد وبعضها ثلاثة او اربعة اشهر , وبناء" على هذا تعد هذه المحاصيل من الاصول المتداولة للمزرعة .

2-2-1-2منتجات البساتين وحدائق الفاكهة

المميز لهذه المنتجات ان دورة حياتها ووصولها لمرحلة الانتاج يتطلب اكثر من سنة , بل عدة سنوات كالتمور والرمان وغيرها وتحتاج الى رأس مال كبير وتمر بثلاث مراحل (التكوين , الاثمار , الاضمحلال)

2-2-2 النشاط الحيواني

يشمل كل ما يتعلق بعملية اقتناء الحيوانات في المزرعة بهدف الحصول على منتجاتها ، اذ تنقسم الماشية في المزرعة وللأغراض المحاسبية إلى الأنواع الآتية:

- ماشية التربية وهي تعد من الموجودات الثابتة
- ماشية الالبان وهي تعد من الموجودات الثابتة
- ماشية العمل وهي تعد من الموجودات الثابتة
- ماشية التسمين وهي تعد من الموجودات المتداولة

2-2-3 نشاط الصناعات الغذائية

تمارس بعض المنشآت الزراعية عدداً من الانشطة الصناعية التي تعتمد على منتجات المزرعة من المحاصيل والمنتجات الحيوانية, مثل صناعة التعليب أو منتجات الألبان أو الأعلاف وغيرها .

2-2-4 انشطة أخرى

تربية الدواجن وتربية الاسماك وتربية النحل وغيرها ...

مما ورد اعلاه يمكن ان نبين ان النشاط الزراعي العراقي واسع ومتنوع لتربته الغنية وهو عصب اقتصاد البلد الذي لا يقل اهمية عن النشاط النفطي لذا لابد من وجود دعم حكومي في هذا الجانب والذي يعد شبه المعدوم خصوصا بعد 2003

2-3 الاهمية الاقتصادية للنشاط الزراعي

تعد الانشطة الزراعية مهمة في الحياة الاقتصادية كما في المحاصيل الزيتية كبذور السمسم والزيوت النباتية وصناعة الصابون والمبيدات الحشرية وتزيت المكائن وصناعة الخبز والراشي وعلف للحيوان والبروتين , وبذور فول الصويا التي لا تقل اهمية عن بذور السمسم ، حيث تعد مادة استهلاكية مفيدة جدا لمرضى السكر ويمكن استخدامها علفا حيوانيا وغيرها وهي مكملة لبذور عباد الشمس التي يمكن ان تستخدم كزيوت استهلاكية وعلف للحيوانات و كمصدات للرياح وغذاء للنحل , كما ان بذور الكتان لها دور اساسي في الدعم الاقتصادي كصناعة الورق والزيوت النباتية والمستلزمات الطبية وغيرها الكثير من المحاصيل الزيتية ، وهنالك ايضا المحاصيل الليفية كالقطن والتي تعد عنصرا اساسيا في صناعة الاقمشة والخيوط والقطن الطبي اضافة الى انها تستخدم كزيوت غير مشبعة وهو علف حيواني مهم لأنه يحتوي على مادة غذائية عالية بالإضافة الى المحاصيل السكرية كأمثال قصب السكر والبنجر السكري والمولاس التي نستخرج منها المادة الاساسية الاستهلاكية وهي السكر بالإضافة الى مادة الشمع والكحول ويمكن صناعة الورق والالواح اضافة الى ذلك يمكن استخراج مادة الوقود من مخلفاتها وتعد اوراقها وعيدانها علفا للحيوانات ، وهنالك محاصيل منبهه وعطرية كالتبوغ والتي تستخدم في صناعة السكائر، فضلا عن الانشطة الحيوانية التي لها دور كبير في الدعم الاقتصادي من لحومها والبانها وجلودها واسمدة زراعية من فضلاتها ..الخ [4].

مما ورد اعلاه يمكن ان نبين ان للنشاط الزراعي اهمية اقتصادية عظمى على مستوى الفرد والمجتمع والبلد من جانب غذائي , صناعي, طبي لكن منحني الأهمية الاقتصادية لهذا القطاع انخفض بشكل كبير الى ما يقرب الى نقطة الصفر بعد2003 لان توجهات الدولة العراقية باتت نفطية .

2-4 مقومات النشاط الزراعي [5]

2-4-1 الإنسان

يتميز العراق بكثرة عدد السكان والكوادر الفنية والمؤهلة ولكن نجد تدني مستوى العمالة من حيث الكفاءة المهنية وقواعد الزراعة الحديثة، ولعلاج ذلك لابد من الاهتمام برفع مستواه المعيشي والعلمي بتعليمه وسائل وأساليب الزراعة الحديثة ، ولابد أن يصحب ذلك برامج تدريب لجميع المهندسين الزراعيين على أساليب الزراعة الحديثة

2-4 -2 الأرض

يمتلك العراق أرضا زراعية خصبة واسعة ولكنها تتأكل نتيجة الضغط السكاني مما يحد من الاستخدام الأمثل لها بالإضافة إلى أن قوانين الحيازة والإيجار والملكية لا تسمح بقيام زراعة حديثة متطورة ، واراضي الصحراء المحددة بكميات المياه الجوفية فضلا عن ارتفاع تكاليف النقل سواء للمستلزمات أو الإنتاج الزراعي.

2-4 -3 الماء

الماء من المقومات الضرورية للزراعة ولكن مع ازدياد عدد السكان يستوجب ضرورة تشجيع المزارعين على استخدام نظم الري الحديثة، واستغلال المياه الجوفية في المناطق الصحراوية , وعدم التوسع في مشاريع نقل المياه لمسافات بعيدة مما تتكفله عمليات الرفع والنقل من تكاليف تجعل المنتج غير اقتصادي, وتراعي الدقة لتجنب مشاكل تمليح الأرض نتيجة عمليات خلط المياه بمياه الصرف .

2-4-4 التكنولوجيا الحديثة

وتلعب التكنولوجيا الحديثة دورا كبيرا في تسهيل العمليات الزراعية والاختصار في الوقت والجهد ، وهي وسائل الري المتطور, المكننة الحديثة, الهندسة الوراثية والزراعة الحيوية التي لا تستخدم كيماويات ضارة بصحة الإنسان .

مما ورد اعلاه يمكن ان نبين ان العراق يمتلك مقومات الزراعة وهو ما يسمى ارض السواد وبلد الرافدين والدعم الحكومي المستمر والدائم بحيث اصبح الفلاح العراقي مسيرا غير مخير في استثمار ارضه سنويا لدعم الاقتصاد لكن هذا سابقا أي قبل 2003 حيث اصبحت ارض الزرعة في البلد ارض الخراب لوجود محددات تحول دون الزراعة.

2-5 محددات الاستثمار الزراعي في العراق

وجود ثلاثة عناصر رئيسة لمناخ الاستثمار تشكل معاً المحددات العامة للاستثمار وهي المحدد الاقتصادي، والسياسي والقانوني .

2-5-1 المحددات الاقتصادية [6]

يتميز العراق باعتماده المباشر على النفط للحصول على الدخل وهذا سبب ضعف هيكله الإنتاجي، ولذا فإنه يحتاج إلى تنويع في مصادر الدخل لتشمل القطاع الزراعي والصناعي والسياحي والخدمي وغيرها من القطاعات ، ويتصف الوضع الاقتصادي بعدة مؤشرات منها : ارتفاع المديونية الخارجية , ازدياد العاطلين عن أعمالهم وسعة حجم البطالة , العجز الغذائي , ضعف الإمكانيات والتقنيات التكنولوجية , التبعية الاقتصادية , عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم وضوح دور اقتصاد السوق بعد ان تحول العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق .أما السياسات الاقتصادية التي اتبعت مع القطاع الزراعي وتتمثل بـ

- السياسات السعرية والتسويقية للدولة :

الإنتاج الزراعي يتأثر بالسياسة السعرية للدولة حيث اعتمدت أكثر من سياسة سعرية وفي اوقات مختلفة فأحيانا تدعم مدخلات الإنتاج , من دون دعم سعر المنتج النهائي , ومنها دعم المخرجات من دون دعم المدخلات وهذا سبب في عدم وضوح سياسة الدولة السعرية تجاه المزارع , اما سياسة التسويق الزراعي فكانت الدولة تفرض الأسعار على المزارع في السبعينات والثمانينات , ثم تخلت الدولة عن ذلك في نهاية الثمانينات, ثم قامت بتسعير المحاصيل الاستراتيجية (حنطة , شعير, شلب, ذرة صفراء , قطن, زهرة الشمس) إذ تقوم باستلام الحاصل من الفلاح أو من التجار الذين يشترون الحاصل من الفلاح , وفي عام (2003) بدأت الدولة باتجاه آلية السوق وبدأت أسعار المنتجات ومستلزمات الإنتاج تعتمد على السوق , ففي عام (2008) وضعت سياسة الدولة تسعيرة مجزية لمحصولي الحنطة والشعير وقد ساهمت هذه التسعيرة في اقبال الكثير من المزارعين على زراعة محصولي (الحنطة والشعير) عام (2009) ، الا ان التغير المفاجئ لسياسة الدولة التسعيرية في عملية شراء محصولي الحنطة والشعير بانخفاض سعريهما مقارنة بعام (2008) قد سبب عزوف البعض من المزارعين عن انتاج محصولي الحنطة والشعير لموسم (2010-2016) [7]

- السياسات التمويلية للدولة : [8]

اختلفت هذه السياسة ولفترات مختلفة من خلال نشاط المصارف الزراعية والتجارية التي تمول القروض الزراعية بأسعار فائدة تتراوح بين (18-21%) لشراء مستلزمات الإنتاج لمشاريع الزراعية , لكن لم تسهم هذه الطريقة في تحسن الأداء بسبب ارتفاع سعر الفائدة وقصور الآليات المتبعة في الإقراض, واستمرت هذه السياسة لغاية عام (2003), بعد عام (2003) تم إنشاء صندوق إقراض الفلاحين وصغار المزارعين برأس مال قدرة (25) مليار دولار يسهم في توفير التمويل الميسر على وفق ضمانات مناسبة, وفي (عام 2008) تم إنشاء (6) صناديق افتراضية متخصصة توفر القروض للمستثمر من دون فوائد .

- سياسة التجارة الخارجية

هي السياسة المتبعة من الدولة اتجاه الصادرات والاستيرادات من المنتجات الزراعية وتعني أعادة توزيع عوامل الانتاج الصادرة بحسب التخصص والجودة وتعزيزها باتجاه الميزة التنافسية ، أما فيما يخص سياسة الاستيرادات الزراعية فقد بقيت سياسة التجارة الخارجية الزراعية التي اتبعتها الدولة مفضلة للاستيراد بعد عام 2003 حيث ادت بذلك الى وضع ضريبة غير مباشرة على المنتجين الزراعيين مما ثبط جهودهم في زيادة الإنتاج الزراعي وتنميته, لذا لابد من وضع تعريفة جمركية تصاعدية مناسبة على السلع الزراعية المستوردة والتي تزداد تدريجيا بزيادة مستوى الانتاج الزراعي المحمي حتى الوصول الى الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية المنتجة محليا.

2-5-2المحددات السياسي:[9]

يعدالاستقرار السياسي سواء كان داخليا او خارجيا عنصراً مهماً من عناصر البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي و يتمثل في :

- دور الدولة العراقية وما آلت اليه قبل وبعد عام (2003) , وعدم وجود مشاكل مع دول الجوار إذ انها أثرت بشكل واضح على جذب الاستثمار,
- انعدام او ضعف الاستقرار السياسي ينسحب على هجرة العقول والكفاءات ورؤوس الأموال المحلية والمعروف ان العراق شهد في السابق عدم الاستقرار الخارجي بسبب الحروب مع دول الجوار والحصار الاقتصادي وكذلك ما حصل بعد عام (2003) وانعدام الاستقرار السياسي الداخلي بالمستوى الذي يسمح لوجود بيئة استثمارية جاذبة.
- إن قلة او انعدام الوعي الاستثماري لدى المواطن العراقي وحتى بعض الموظفين في دوائر الدولة والضغط الاجتماعي اسهم وبشكل كبير في الحد من جذب الاستثمار.
- التحول في النظام السياسي من نظام مركزي شمولي الى نظام فدرالي لا مركزي تضمن حكومة مركزية وحكومات محلية تحتاج إلى وقت طويل كي تتمكن من النهوض بالواقع الزراعي بسبب تراكم المشكلات والمعوقات, وكذلك فأنها تحتاج إلى طريقة لرسم استراتيجية تسهم بها الحكومة المركزية والحكومات المحلية ، بالإضافة الى الجهات القطاعية لوزارة الزراعة ووزارة الري والتخطيط وغيرها.

2-5-3 المعوقات القانونية [10]

وتتمثل بكل القوانين التي تتعلق بالاستثمار كقانون الاستثمار وقوانين الضريبة والدخل والكمارك وغيرها وقد تميز العراق بعدة معوقات قانونية منها :

- إن قانون الاستثمار لم يعطِ للقطاع الزراعي خصوصية تميزه عن القطاعات الأخرى ، مع انه يتمتع بخصوصية ارتفاع نسبة المخاطرة وطول مدة الإنتاج وغيرها.
- التعارض بين القوانين والدوائر التنفيذية ذات العلاقة في مجال تنفيذ المشاريع الاستثمارية او منح الإجازة الخاصة بالاستثمار.

- عدم الوضوح بالتعليمات والقوانين والاعتماد على الاجتهادات في التطبيق ولاسيما فيما يتعلق بالحيازات الزراعية فان هناك(64%) من اجمالي عدد الحيازات الزراعية مملوكة ملكا صرفا للأشخاص وهي التي تتجزأ الى مساحات صغيرة غير اقتصادية في الكثير من الحالات بسبب الإرث و(32%)مؤجرة و(3%) تدار تجاوزا و(1%) أشكال أخرى, فالحيازات بشكل عام دون المستوى الاقتصادي الامثل وكانت من أسباب تردي الواقع الزراعي وعدم تطوره.

مما ورد اعلاه يمكن ان نبين ان النشاط الزراعي العراقي يتمتع بكل المحددات الثلاث في الوقت الحالي وذلك لافتقار الدعم الحكومي لهذا القطاع بمقابل دعم الزراعي المستورد .

المبحث الثالث

اولا...التكامل الزراعي الصناعي

ان جزءا كبيرا من منتجات القطاع الصناعي في العراق مثل المنسوجات ,الصناعات الغذائية ,الزيوت , الدهون و المنظفات, الصناعات الجلدية , صناعة التبوغ كلها بحاجة الى المواد الاولية من القطاع الزراعي كما ان القطاع الزراعي يحتاج الى منتجات القطاع الصناعي كالأسمدة والمبيدات والنايلون الزراعي والمكائن والآلات لتغطية قسما من حاجاته الى المستلزمات الانتاج النباتي ,ومن ايجابيات عملية التصنيع للمنتجات الزراعية هي: [11]

1. تحقيق استقرار نسبي لأسعار المنتجات الزراعية وعدم تعرضها لسياسات العرض والطلب في الاسواق المحلية وهذا يرفع عائد الانتاج الزراعي ودخل المنتجين معا .
2. خلق استعداد نفسي للمنتج لزيادة الانتاج عندما يضمن ان المنتج سيسوق بالكامل كاستهلاك وتصنيع .
3. يساهم القطاع الصناعي في تحسين وتطوير نوعية الانتاج الزراعي وذلك بحسب المتطلبات التحويلية التي تكون ذات مواصفات خاصة .
4. رفع الكفاءة الخزنية للمواد الزراعية النباتية والحيوانية لتقليل الضائع والتالف .
5. توفير اصناف غذائية تصنعيه للمجتمع غير مواسم انتاجها وبأذواق مختلفة وبالشروط الصحية.

مقابل الايجابيات ظهرت مشاكل وصعوبات بين القطاعين الزراعي والصناعي في العراق اثرت بشكل كبير على عملية التوأمة بين القطاعين في الماضي ولغاية وقتنا الحالي هي: [12]

1. عدم توافق حجم الانتاج الزراعي كمخرجات مع السعات التصنيعية للمصانع كمدخلات كالصناعات الغذائية (الالبان , الزيوت)
2. ارتفاع أسعار الوقود وأجور النقل للمنتجات الزراعية من الفلاح الى أسواق الجملة ما يسبب بارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية وهنا سيكون التأثير بجانبين هما: إضافة عبء جديد على المستهلك الذي سيتحمل فرق السعر نتيجة ارتفاع اسعار الوقود وستكون نتيجة المنافسة بين المنتجات المحلية والمستوردة في أسواق الجملة لصالح الأخيرة نتيجة ارتفاع أسعارها وسيكون الفلاح العراقي هو الخاسر في هذه المنافسة.
3. الاسعار المقدمة من القطاع الصناعي لا تتماشى مع الجهود المبذولة والتكاليف المصروفة من قبل المنتجين على المحاصيل الصناعية وبالتالي عزوف المنتج للمواد الاولية وتوجه القطاع الصناعي الى منتجات زراعية تنافسية غير محلية
4. ارتفاع نسبة الاستيراد للمواد الزراعية الخام ونصف المصنعة والتي لا تضاهي المنتجات المحلية من حيث الجودة والمواصفات غير انها اسعارها ملائمة للأهداف الاقتصادية.
5. السياسات التمويلية للدولة من خلال القروض الزراعية الممنوحة و بأسعار فائدة مرتفعة لشراء مستلزمات الإنتاج للمشاريع الزراعية وهذا ينعكس على كلفة المنتج الذي يتحمله المستهلك او المصنع وهذه لا تعتبر بيئة تنافسية ملائمة .

6. عدم وجود موعد محدد او التأخر في الاستلام للمحاصيل الزراعية من قبل القطاع الصناعي وبالتالي يتكبد المنتج تكلفة النقل لعدة مرات فضلا عن تكلفة التالف وهذا كله يتحمله المستهلك او المصنع .
7. السوق المفتوح للأسواق العراقية لجميع المنتجات الاجنبية التي تتميز بقلة اسعارها لعدم وجود الدعم الحكومي للمنتج المحلي رغم جودتها .
8. في سوق العرض والطلب لا يتنافس المنتج المحلي مع المنتجات المنافسة المستوردة لعدم وجود طلب عليها وبالتالي تكدسها في المخازن وخصوصا الغذائية اذ ان العنصر الاساسي والمهم في المنافسة هو فقط السعر وليس الجودة بهدف الدعم الوطني .
9. لكل منتج تكاليف تصنيع مباشرة ، فبالنسبة للمنتجات الزراعية العراقية تكون تكلفة الاستصلاح للأراضي الزراعية عالية مع تكلفة وقود مضخات الماء المستمرة والدائمة لعدم توفر الكهرباء بالإضافة الى تكلفة وقود النقليات والآلات ، فضلا عن فوائد القروض الممنوحة من قبل الدولة ، وتكاليف الاسمدة والمبيدات واجور الايدي العاملة وهذه كلها غير مدعومة من الدولة وتلقائيا يتحمل المنتج الزراعي كل هذه التكاليف التي لا تخدم المنتج الصناعي لوجود نفس المنتج باقل سعر .
10. لتلافي التكلفة العالية لجأ المنتج الزراعي الى زرع منتجات اقل نوعية وبمواصفات اقل حتى تضاهي الموجود في السوق من المستورد وبالتالي يتم المقارنة على اساس الجودة التي يحظى بها المستورد وهذا يعني ان الدولة غير مهتمة بالمنتج الوطني ودعمه وبالتالي دعم الاقتصاد الوطني الذي يتحقق بالتخطيط واستيراد ما يحتاج اليه السوق المحلي وصولا الى الاكتفاء الذاتي.

مما ورد اعلاه ان التكامل الزراعي الصناعي يعاني الكثير من المعوقات بعد 2003 حيث بات التكامل شبه معدوم للأسباب الموضحة التي تحتاج الى حلول حقيقية من قبل الدولة للوصول الى الاكتفاء الذاتي .

ثانيا...نشاط دباغة الجلود الحيوانية والتكامل الصناعي في العراق

تعد دباغة الجلود من الصناعات القديمة اذ يعود تاريخ انشائها الى عام 1765 ، حيث كانت هذه المدابغ تصنع الاحذية والقرب (الدلاء الصغيرة المستخدمة لجلب الماء من الابار) ، والدلاء الكبيرة التي تستخدم في سقي البساتين , وبقيت صناعة الجلود خلال النصف الثاني من القرن العشرين وكانت تعتمد على اليد العاملة بدل من الاله في الدباغة على رغم ان منتجاتها نصف المصنعة تصدر الى بغداد والموصل لغرض تصنيعها مما يوفر مردودا ماليا جيدا لاقتصاد المدينة ، حيث بلغ عددها (12) مدبغة في عام 1973 وتعرضت مؤسسات دباغة الجلود في نهاية السبعينيات الى الازالة من قبل السلطات وتقلص عددها ليصل الى (9) مدابغ وسعى اصحاب المدابغ الى ادخال بعض الآلات والمواد الكيمياوية للنهوض بهذه الصناعة واكمال تصنيعها بعد ان كانت ترسل نصف مصنعة الى بغداد والموصل وظلت تزود مؤسسات الدولة المختلفة بحاجاتها من الجلود خلال ثمانينات وتسعينات القرن الماضي وخاصة خلال فترة الحصار الاقتصادي وبقيت كذلك حتى بعد التغير السياسي الذي شهده البلد بعد عام 2003 وما رافقه من انفتاح تجاري على دول العالم حتى باتت الجلود العراقية تصل الى الصين لكن سرعان ما تدهورت هذه الصناعة وتوقفت عجلة التصنيع فيها في الوقت الحاضر ويمكن ارجاعها الى سياسة الاستيراد العشوائي للدولة وادخال الجلود الاجنبية المستوردة ومن مناشئ مختلفة والذي ادى الى انخفاض اسعار الجلود الخام مما انعكس سلبا على مالكي المدابغ وتعرضهم الى خسارة كبيرة وبالتالي انحسارها كحال باقي الصناعات الوطنية الاخرى اضافة الى مشاكل قد افرزتها العملية الانتاجية التي تتطلب حلولا جذرية منها صعوبة الحصول على المواد الكيماوية اللازمة في مراحل دباغة الجلود كونها مستوردة مثل (الملح , النورة, الزرنيخ ,السلفات , الاربون ,حامض النتريك) وبكلفة عالية مما ادى الى تذبذب الانتاج او توقفه, اضافة الى الانقطاع المستمر في الطاقة الكهربائية واستخدام البديل المتمثل بالمولدات الكهربائية مما ينعكس على كلفة المنتج لارتفاع تكاليف الوقود وقطع الغيار للمولدات المستخدمة لتعويض انقطاع الكهرباء , اضافة الى ضيق الاسواق المحلية بسبب اغراق الاسواق بكميات كبيرة من البضائع والسلع الاجنبية بدون فرض قيود او رسوم كمركية وبأسعار مناسبة مقارنة بالمحلية رغم رداءة نوعيتها , مع عدم وجود اي تسهيلات لغرض الاستثمار في

اعمال الدباغة من قبل المصارف الحكومية في عمليات الاقراض بحجة احتمالية عدم مقدرة المستثمر على تسديد اقساط القرض مستقبلا [13] [14].

مما ورد اعلاه يمكن القول ان الدباغة من المشاريع الزراعية الصناعية التي تحقق التكامل بين النشاطين بما يخدم الاهداف العامة بالاكتفاء الذاتي والخاصة (الربح المناسب)

المبحث الرابع

الجانب التطبيقي

اولا... نبذة عن الشركة العامة للصناعات الجلدية:

تأسست الشركة العامة للصناعات الجلدية سنة ١٩٧٦ وهي واحدة من الشركات العامة التابعة لوزارة الصناعة والمعادن وحولت إلى شركة عامه بموجب قانون الشركات الذي صدر عام ١٩٨٧، وتتوزع النشاطات كالتالي :

1. معمل دباغة الجلود الصغيرة ، تأسس هذا المعمل سنة 1976 ويختص بدباغة جلود الغنم والماعز الخام المحلية وتصدير معظمها بشكل نصف مصنعة وإكمال تصنيع جزء كبير من الجلود المنتجة بصورة نهائية ومصبوغة لأغراض الملابس الجلدية و صناعة الأحذية الجلدية (جلود وجه وبطانة ونعل الحذاء).
2. معمل بغداد للأحذية الجلدية تأسس مصنع الأحذية الجلدية (باتا) عام 1932 واختص بصناعة الأحذية الجلدية بمختلف أنواعها ويضم (9) خطوط من الأحذية الرجالية والنسائية والولادية والبناتية ، فيما يأتي أهم الخطوط الموجودة في هذا الموقع:

- خط رقم 1 لإنتاج الأحذية النسائية .
- خط رقم 2 لإنتاج الأحذية الولادية والبناتية .
- خط رقم 3 لإنتاج أحذية الأطفال .
- خط رقم 4 لإنتاج الأحذية الشبابية الرجالية .
- خط رقم 5 لإنتاج البوت الرجالي .
- خط رقم 6 لإنتاج الشحاطات النسائية والرجالية .
- خط رقم 7 لإنتاج الأحذية المتطورة .
- خط رقم 8 لإنتاج أحذية الحزمة والبسطال .
- خط رقم 9 لقص وأنتاج الكف والنعل وملحقاته .

وفي العراق وبعد التغيير اي في عام 2003 وبسبب توقف المجازر الحكومية عن العمل ، تذبذب عمل الشركة للصناعات الجلدية من حيث استلام الجلود الخام مما ادى الى توقف عمل الدباغة والاعتماد على استيراد الجلود المدبوغة المسماة (فنش مصبوغ) كمادة اولية اساسية تدخل في الصناعات الجلدية, بعدما كان معمل الملابس يحقق ارباحا فضلاً عن اعتدال تكلفة الاجور المباشرة حيث بلغت قيمة المبيعات الفعلية المتحققة في عام 2001: (513,013,000) وبلغت تكلفة المبيعات لنفس العام (392,253,000) وعند طرح قيمة المبيعات الفعلية من تكلفة المبيعات يكون الربح المتحقق لنفس العام (120,760,000) (مائة وعشون مليون وسبعمائة وستون الف دينار) هذا يدل على ان التوزيع للمنتجات الجلدية كان كبيرا بالاعتماد على خط انتاج الدباغة متمثلا بمعملي الصغيرة (للغنم والماعز) والكبيرة(للجاموس والبقر) الكائنين في الزعفرانية , وهذين المعملان يتم تجهيزهما بالمواد الاولية المتمثلة بالجلود من المجازر المحلية التي تهيأ لتغذية خطوط انتاجية اخرى في الشركة العامة للصناعات الجلدية (كمواد اولية) جاهزة للاستخدام في صنع المنتجات الجلدية, مثل خط انتاج الاحذية , القماصل, الحقائب والاحزمة و الخطوط الاخرى اي تغذية ذاتية ,إذ كان في السابق يستخدم في انتاج (الاحذية الجلدية) ضمن منتجات الشركة العامة للصناعات الجلدية وتستخدم الجلود الصغيرة (الغنم والماعز) عادة من المواد التي تم معالجتها في معمل الدباغة الصغيرة التابعة للشركة , طيلة السنوات

منذ تأسيس الشركة عام 1987 ولغاية عام 2003 , وتم اخذ الاحذية الرجالية ذات الموديلات الاربع (7639,7566 , 7545,6730)أنموذجا للصناعات الجلدية المختارة لغرض تطبيق فرضية البحث في تشرين الاول للعام 2014

ثانيا...تحليل تكاليف ومبيعات وارباح المنتجات الصناعية عينة البحث بالاعتماد على الخام المستورد

جدول (1)

متطلبات منتجات الاحذية الرجالية من المواد الاولية

المواد الاولية	زوج حذاء موديل 7566	زوج حذاء موديل7639	زوج حذاء موديل7545	زوج حذاء موديل6730
(الوجه الجلد)	3204	6332	5320	11402
(البطانة الجلد)	422	850	825	834
(البطانة)	844	649	599	436
(اسطار الكف)	328	207	66	257
(فورت)	200	231	233	212
(بمبة)	111	499	601	95
صمغ	530	420	350	450
(سفيفة)	516	524	151	178
خيط	157	90	350	150
مسمار	189	506	750	350
قيطان	530	420	350	378
(نعل)	388	567	985	877
كلفة المواد الاولية الكلية	7419	11295	10580	15619
نسبة الجلود من المواد الاولية (نسبة مجموع المواد الاولية بين الاقواس الى الكلفة الكلية)	%81	%87	%82	%91

اعداد الباحثين بناء على سجلات الشركة

جدول رقم (1) يبين نسبة كلفة الجلد المستورد (فنش مصبوغ) من المواد الاولية والداخلة في تصنيع كل نوع من انواع عينة البحث حيث تبين ان نسبة الجلد في النوع (6730) اعلى من باقي الانواع ونسبة 91% وان جودة المنتوج يعتمد على جودة ونوعية المواد الداخلة في تصنيعها والتي لا يتم اخذها ضمن المعايير لان المعيار المهم هو الكلفة الاقل.

جدول (2)

التكاليف التصنيعية للأحذية الرجالية عينة البحث على مستوى الوحدة الواحدة

التكاليف التصنيعية	زوج حذاء موديل 7566	زوج حذاء موديل7639	زوج حذاء موديل7545	زوج حذاء موديل6730
كلفة المواد الاولية الكلية	7419	11295	10580	15619
الاجور المباشرة	1323	1005	1122	3015
التكاليف الصناعية الغير مباشرة موزعة على اساس الوحدات المنتجة	1955	1788	2006	2912
اجمالي الكلفة التصنيعية للوحدة الواحدة	10697	14088	13708	21546

اعداد الباحث بناء على سجلات الشركة

جدول رقم (2) يبين ان نسبة الكلفة التصنيعية لنوع المنتج (6730) اعلى من باقي منتجات عينة البحث وذلك لارتفاع كلفة الجلود الداخلة في صناعته برغم من انها فنش الجلود اي من نوع المستورد ذات المواصفات المتدنية لكن بكلفة اقل من المصنوع المحلي وهذا الهدف الوحيد للشركة .

جدول (3)

سعر بيع الوحدة الواحدة وحجم المبيعات لعينة البحث

انواع المنتجات من الاحذية الرجالية	سعر بيع الوحدة الواحدة	حجم المبيعات للشهر الواحد	نسبة المبيعات	ايرادات المبيعات
7566	14000	21	%030	294000
7639	16000	152	%24	2432000
7545	17250	137	%22	2363250
6730	25500	315	%51	8032500

اعداد الباحث بناء على سجلات الشركة

جدول رقم (3) يبين ان نسبة مبيعات المنتج (6730) هي اعلى منتجات عينة البحث وبنسبة51% وهذا يدل ان هنالك طلبا على هذا المنتج لذا لابد من الاهتمام بجودة المواد المكونة لها وبغض النظر عن الكلفة.

جدول (4)

ارباح بيع الوحدة الواحدة لمنتجات عينة البحث للجلود المستوردة

انواع المنتجات من الاحذية الرجالية	سعر بيع الوحدة الواحدة	اجمالي الكلفة التصنيعية للوحدة الواحدة	ارباح بيع الوحدة الواحدة	نسبة الارباح لمنتجات عينة البحث
7566	14000	10697	3303	%26
7639	16000	14088	1912	%15
7545	17250	13708	3542	%28
6730	25500	21546	3954	%31

اعداد الباحث بناءا على سجلات الشركة

من الجدول (4) تبين ان نسبة ارباح المنتج (6730) من الاحذية الرجالية حقق نسبة 31% لأنه حقق اعلى نسبة مبيعات لنوعية المنتوج الذي يعتمد على الجلود المستوردة ذات الجودة الاقل وبكلفة اقل مقارنة بالمحلي الذي يمتاز بالنوعية لكنه مكلف .

ثالثا...تكامل النشاط الزراعي والاقتصادي لمنتجات عينة البحث

تعتمد الشركة العامة للصناعات الجلدية في كافة منتجاتها على الجلود المستوردة والمسماة (فنش الجلود) والموجودة في الاسواق المحلية العراقية لأنها اسواق مفتوحة بدون اي قيود لكافة المنتجات العالمية بدون دعم للمنتج المحلي رغم من ان الشركة ذاتها فيها مصانع دباغة الجلود العراقية لكن بكلفة اعلى من المستورد.

- مراحل تهيئة الجلود العراقية في معمل دباغة الجلود للأغراض التصنيعية والمراحل الكلفوية التي تمر بها والمعوقات التي تحول دون الخام المحلي من المستورد من قبل الشركة ذاتها.

يتم وضع الجلود في سرابس داخل احواض كهربائية تعمل بشكل دائم ومستمر وبما يعادل 2250 قطعة للجلود الصغيرة (الماعز والغنم) حيث تضاف مادة الزاهي وبيكاربونات الصوديوم لغرض تنظيفها بشكل تام من الشوائب ومنع تعفنها وبالتالي تلفها ولمدة يومين ، ولكثرة انقطاع الكهرباء يتم دعمها بمولدات ضخمة تعمل بالوقود المكلف وبكميات كبيرة شهريا حيث تعاد هذه المرحلة عدة مرات بسبب الفشل في الفحص المختبري مما يتطلب كهرباء وموادا كيماوية اضافية وهذا كله يدخل ضمن كلفتها , ويتم نقل المنقوع الى مكائن خاصة بعد طلائها بمادة كبريتيد الصوديوم وهيدروكسيد الكالسيوم (النورة والملح) لإزالة الصوف وتستمر لمدة 24 ساعة مع اضافة مادة الزرنيخ ليتم فحصها ونادرا ما تكون هنالك حلالات فشل لإعادة المرحلة ، ثم ينتقل المنزوع الى مرحلة التلحيم لإزالة اللحمة من جهة اللحم وليس من جهة الصوف حيث يتم ازالة (5ر0) ملم من اصل (5ر2) ملم ويتم اعادة هذه المرحلة بشكل كبير لتعرضها الى الفشل في الاختبار حيث تعاد الى نفس المكائن, وتنتقل الجلود الملحمة الى مرحلة الدبغ (وايت كلور) حيث يتم اضافة مواد كيمياوية لإزالة النورة والزرنيخ ليكون لونه ابيض ولمدة 48 ساعة ,وبعدها تبدا مرحلة التقطير والعصر والفتح والتجفيف وهي ما يسمى قسم الكروم ، حيث تنقل الجلود على الالواح لتنقل الصالحة منها الى مكائن التراشي بعد عدة محاولات في المرحلة السابقة لفشلها في الفحص حيث يتم ازالة (6ر0-8ر0) ملم من اللحمة ، ثم يتم نقلها الى قسم الدباغة بحسب الألوان

المطلوبة وبواقع 750 قطعة في كل برميل ليتم اضافة بواقع (15–18) مادة كيميائية ، ثم يغسل الجلد بالحامض والفو رميك ولمدة 24ساعة ، و في هذه المرحلة تتعرض الكثير من الجلود الى فشل في الفحص لتعرضها الى التيبس والجفاف لذا يتم اضافة الزاهي وبيكربونات الصوديوم ، وعندما تكون جاهزة تنتقل الى مرحلة الفرن ليتم ترتيبها على السكيبات لمدة 48 ساعة لغرض الجفاف باستخدام البخار والمراوح ، بعدها يرسل الصالح منها الى مرحلة السحق اما الفاشل منها فيتم اعادة المرحلة عليها ، حيث في هذه المرحلة يتم سحق الجلود لأرسالها الى الفرن مرة اخرى لغرض الشد ومنع الفراغات وتتعرض الجلود للكثير من الفشل في هذه المرحلة حيث تعاد الى قسم الدباغة بحسب الالوان لتعاد عليها المراحل مع تكاليفها حيث ينقل الصالح منها الى مكائن السيزن وهي اضافة مادة شفافة لتلميع وتثبيت الصبغ بوضع مادة السيزن بمقدار محدد ويتم اعادة هذه مرة او مرتين في حالة الفشل لكن اذا كان اكثر من ذلك يعني ان نوعية مادة السيزن رديئة وهو من المواد المكلفة على الشركة ، لتكون المرحلة التالية في تصنيف الجلود وفق معايير محددة من درجات العيوب التي فيها الى درجة اولى وثانية وثالثة الى السادسة التي تعد رديئة لتستخدم لأغراض البطانة ، وهنا تأتي المرحلة الاخيرة وهي مرحلة القياس وحساب الكلفة حسب مكائن متخصصة حيث ان معدل القياس هو (100×80) سم وان كلفة القطعة تتضمن كلفة المواد الاولية والاجور والتكاليف الصناعية التي تكون جاهزة لأغراض التصنيع.

ومن المراحل اعلاه يمكن ان نبين المعوقات التي تحول دون المنتج المحلي من الجلود :

1) حالات الفشل المتكررة في كل مرحلة وبشكل كبير بعد الفحص وهذا يوجب اعادة المرحلة مع موادها الكيمياوية وهذا يعني مضاعفة الكلفة المحملة .
2) كثرة المشرفين على المكائن في صالات العمل بالإضافة الى مهندس كيمياوي وبخاصة الذين اعيدوا للوظيفة لأسباب سياسية وهذا يعني زيادة كلفة القطعة دون ضرورة حيث ان كثرة العاملين يولد كثرة الفشل.
3) كثرة انقطاع الكهرباء الوطنية يعني ايقاف المكائن لحين تشغيل مولدات كهربائية ضخمة يسبب اعادة المرحلة بمضافات جديدة فضلا عن ارتفاع كلفة وقود المولدات ينتج عنها ارتفاع كلفة القطعة .
4) في مرحلة دبغ الالوان المطلوبة يكون هناك حالات فشل هائلة ويرجع السبب الى النوعية غير الجيدة للألوان المشتراة من الاسواق المحلية من نوع المستورد لانخفاض كلفته.
5) مرحلة تصنيف الجلود حسب الدرجات ، لا يوجد فيها درجة اولى (غير معاب 100%) حسب معايير درجات الجلود وهذا يعني رغم حالات الفشل التي تحدث ومعالجتها الا انها فيها نسبة من العيوب فضلا عن كلفتها المرتفعة .
6)

تحليل تكاليف ومبيعات وارباح المنتجات الصناعية عينة البحث بالاعتماد على الخام المحلي

جدول (5)

كلفة قطعة الجلد الصغيرة والمعدة للتصنيع قياس (100×80) سم

انواع الجلود حسب الدرجات	الكلفة
الدرجة الثانية	15740
الدرجة الثالثة	13328
الدرجة الرابعة	13100
الدرجة الخامسة	12910
الدرجة السادسة لأغراض بطانة الاحذية	11100

اعداد الباحثين

ومن واقع قسم الفصال ان القطعة الواحدة من الجلد يمكن تفصيلها بواقع 2زوج من الاحذية عينة البحث وحسب التفاصيل الخاصة بكلفة الجلود المستخدمة في عينة البحث حسب الدرجات اعلاه .

جدول (6)

متطلبات منتجات الاحذية الرجالية من المواد الاولية

المواد الاولية	زوج حذاء موديل 7566	زوج حذاء موديل7639	زوج حذاء موديل7545	زوج حذاء موديل6730
(الوجه الجلد) درجة2	5101	7001	6214	12003
زينة (البطانة الجلد) درجة4	742	998	1015	1120
(البطانة) درجة6	901	720	612	701
(اسطار الكف) درجة3	392	301	89	501
(فورت) درجة5	324	289	370	416
(بمبة) درجة4	227	519	811	150
صمغ	530	420	350	450
(سفيفة) درجة6	616	681	222	218
خيط	157	90	350	150
مسمار	189	506	750	350
قيطان	530	420	350	378
(نعل) درجة5	401	622	1150	1217
كلفة المواد الاولية الكلية	10110	12567	12283	17654
نسبة الجلود من المواد الاولية (نسبة مجموع المواد الاولية بين الاقواس الى الكلفة الكلية)	%86	%89	%85	%93

اعداد الباحثين

جدول رقم (6) يبين نسبة كلفة الجلود المحلية الى الكلفة الكلية والمنتجة من معمل الجلود للدباغة في الشركة ذاتها يمكن مقارنة بين نسبة كلفة الجلود المستورة والمحلية في الجدول ادناه.

جدول (7)

مقارنة بين نسبة كلفة المواد الاولية من الجلود المحلية والمستورة

انواع المنتجات من الاحذية الرجالية	نسبة كلفة الجلود المحلية (1)	نسبة كلفة الجلود المستوردة (2)	الفرق (1-2)
7566	%86	%81	%05

7639	%89	%87	%02
7545	%85	%82	%03
6730	%93	%91	%02

اعداد الباحثين

جدول رقم (7) يبن ان هنالك فرق كبير في كلفة الجلود المستخدمة في صناعة احذية عينة البحث حيث ان كلفة الجلود المحلية اعلى من المستوردة وحسب النسب وعلى التوالي (%05, %02, %03, %02)

جدول (8)

التكاليف التصنيعية للأحذية الرجالية من الجلود المحلية عينة البحث على مستوى الوحدة الواحدة

التكاليف التصنيعية	زوج حذاء موديل 7566	زوج حذاء موديل7639	زوج حذاء موديل7545	زوج حذاء موديل6730
كلفة المواد الاولية الكلية	10110	12567	12283	17654
الاجور المباشرة	1323	1005	1122	3015
التكاليف الصناعية الغير مباشرة موزعة على اساس الوحدات المنتجة	1955	1788	2006	2912
اجمالي الكلفة التصنيعية للوحدة الواحدة	13388	15360	15411	23581

اعداد الباحثين

جدول رقم (8) يبين الكلفة التصنيعية الاجمالية لأحذية عينة البحث بالجلود المحلية وهي اكثر من الكلفة التصنيعية لمنتوجات عينة البحث بالجلود المستوردة وحسب المقارنة بالجدول ادناه

جدول (9)

مقارنة بين اجمالي كلفة التصنيعية لمنتجات عينة البحث من الجلود المحلية والمستورة

انواع المنتجات من الاحذية الرجالية	اجمالي الكلفة التصنيعية للوحدة الواحدة بالجلود المحلية (1)	اجمالي الكلفة التصنيعية للوحدة الواحدة بالجلود المستوردة(2)	الفرق (1-2)
7566	13388	10697	2691
7639	15360	14088	1272
7545	15411	13708	1703
6730	23581	21546	2035

اعداد الباحثين

من الجدول رقم (9) يبين ان هنالك فرقا كبيرا بين كلفة المنتجات من الجلود المحلية عن المستوردة حيث كلفة المنتجات من الجلود المحلية اكثر بكثير من كلفة المنتجات من الجلود المستوردة وحسب الفرق على التوالي (2691, 1272, 1703, 2035).

جدول (10)

ارباح بيع الوحدة الواحدة لمنتجات عينة البحث من الجلود المحلية

انواع المنتجات من الاحذية الرجالية	سعر بيع الوحدة الواحدة	اجمالي الكلفة التصنيعية للوحدة الواحدة بالجلود المحلية	ارباح بيع الوحدة الواحدة	نسبة الارباح لمنتجات عينة البحث
7566	14000	13388	612	%12
7639	16000	15360	640	%13
7545	17250	15411	1839	%37
6730	25500	23581	1919	%38

اعداد الباحثين

من الجدول رقم (10) يبين ان هنالك انخفاضا كبيرا في ارباح الوحدة الواحدة من المنتجات في حالة استخدام الجلود المحلية ويعود ذلك لارتفاع كلفتها التصنيعية مع ثبات سعر البيع وهذا مناف لهدف الشركة العام وهذا ما يوضحه الجدول ادناه

جدول (11)

مقارنة بين ربح الوحدة الواحدة لمنتجات عينة البحث في حالة استخدام الجلود المستوردة والمحلية

انواع المنتجات من الاحذية الرجالية	ربح الوحدة الواحدة لمنتجات عينة البحث في حالة استخدام الجلود المستوردة (1)	ربح الوحدة الواحدة لمنتجات عينة البحث في حالة استخدام الجلود المحلية (2)	الفرق (1-2)
7566	3303	612	2691
7639	1912	640	1272
7545	3542	1839	1703
6730	3954	1919	2035
مجموع الارباح على مستوى الوحدة الواحدة	12711	5010	7701

اعداد الباحثين

من الجدول رقم (11) يبين ان التكامل النشاط الزراعي والاقتصادي لا يحقق اهداف الشركة في تحقيق الارباح المخطط لها حتى ولو على حساب الجودة والمواصفات لان هنالك فارقا كبيرا جدا في الارباح على مستوى الوحدة الواحدة ولمجموع عينة البحث الا وهو (7701) .

المبحث الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

اولا.. الاستنتاجات

1-1 الاستنتاجات النظرية

1. يعرف النشاط الزراعي بأنه ليس مجرد بذر الارض وفلاحتها وريها وجني المحصول وإنما يلحق بالزراعة انشطة اخرى كثيرة قد تكون تابعة او مكملة لها , كتربية المواشي وانتاج منتجات الالبان وتربية الدواجن وأعمال التشجير وغيرها...
2. ان النشاط الزراعي العراقي واسع ومتنوع لتربته الغنية وهو عصب اقتصاد البلد الذي لا يقل اهمية عن النشاط النفطي لذا لابد من وجود دعم حكومي في هذا الجانب والذي يعتبر شبه معدوم خصوصا بعد 2003 3. للنشاط الزراعي اهمية اقتصادية عظمى على مستوى الفرد والمجتمع والبلد من جانب غذائي ,صناعي, طبي لكن منحني الأهمية الاقتصادية لهذا القطاع انخفض بشكل كبير الى ما يقرب الى نقطة الصفر بعد2003 لان توجهات الدولة العراقية باتت نفطية .
4. العراق يمتلك مقومات الزراعة وهو ما يسمى ارض السواد وبلد الرافدين والدعم الحكومي المستمر والدائم بحيث اصبح الفلاح العراقي مسيرا غير مخير في استثمار ارضه سنويا لدعم الاقتصاد لكن هذا سابقا أي قبل 2003 حيث اصبحت ارض الزرعة في البلد ارض الخراب لوجود محددات تحول دون الزراعة.
5. النشاط الزراعي العراقي يتمتع بكل المحددات الثلاث في الوقت الحالي وذلك لافتقار الدعم الحكومي لهذا القطاع بالمقابل دعم الزراعي المستورد .
6. التكامل الزراعي الصناعي يعاني الكثير من المعوقات بعد 2003 حيث بات التكامل شبه معدوم للأسباب الموضحة التي تحتاج الى حلول حقيقية من قبل الدولة للوصول الى الاكتفاء الذاتي.
7. الدباغة من المشاريع الزراعية الصناعية التي تحقق التكامل بين النشاطين بما يخدم الاهداف العامة بالاكتفاء الذاتي والخاصة (الربح المناسب).

2-1الاستنتاجات التطبيقية

1. نسبة كلفة الجلد المستورد (فنش مصبوغ) من المواد الاولية والداخلة في تصنيع كل نوع من انواع عينة البحث والتي كانت في النوع (6730) اعلى من باقي الانواع وبنسبة 91% وان جودة المنتوج يعتمد على جودة ونوعية المواد الداخلة في تصنيعها والتي لا يتم اخذها ضمن المعايير لان المعيار المهم هو الكلفة الاقل جدول رقم (1) ، ونسبة الكلفة التصنيعية لنوع المنتج (6730) اعلى من باقي منتجات عينة البحث وذلك لارتفاع كلفة الجلود الداخلة في صناعته بالرغم من انها فنش الجلود اي من نوع المستورد ذات المواصفات المتدنية لكن بكلفة اقل من المصنوع المحلي وهذا الهدف الوحيد للشركة جدول رقم (2) .
2. ومن مراحل دباغة الجلود في الشركة العامة للصناعات الجلدية يمكن ان نبين المعوقات التي تحول دون المنتج المحلي من الجلود منها لحالات الفشل المتكررة في كل مرحلة وبشكل كبير بعد الفحص وهذا يوجب اعادة المرحلة مع موادها الكيمياوية ليسبب مضاعفة الكلفة المحملة وكثرة المشرفين على المكائن في صالات العمل بالإضافة الى مهندس كيمياوي وخصوصا المعادين السياسيين وهذا يعني زيادة كلفة القطعة دون ضرورة حيث ان كثرة العاملين يولد كثرة الفشل.
3. كثرة انقطاع الكهرباء الوطنية يعني ايقاف المكائن لحين تشغيل مولدات كهربائية ضخمة ليسبب اعادة المرحلة بمضافات جديدة فضلا عن ارتفاع كلفة وقود المولدات التي ينتج عنها ارتفاع كلفة القطعة ، وفي مرحلة دبغ الالوان المطلوبة تكون هنالك حالات

فشل هائلة ويرجع السبب الى النوعية غير جيدة للألوان المشتراة من الاسواق المحلية من نوع المستورد لانخفاض كلفته. وفي مرحلة تصنيف الجلود حسب الدرجات التي لا يوجد فيها درجة اولى (غير معاب 100%) حسب معايير درجات الجلود وهذا يعني رغم حالات الفشل التي تحدث ومعالجتها الا انها فيها نسبة من العيوب فضلا عن كلفتها المرتفعة .

4. هنالك فرق كبير في كلفة الجلود المستخدمة في صناعة احذية عينة البحث حيث ان كلفة الجلود المحلية اعلى من المستوردة وحسب النسب وعلى التوالي (05%, 02%, 03%, 02%) جدول رقم (7).
5. هنالك فرق كبير بين كلفة المنتجات من الجلود المحلية عن المستوردة حيث كلفة المنتجات من الجلود المحلية اكثر بكثير من كلفة المنتجات من الجلود المستوردة وحسب الفرق على التوالي (2691, 1272, 1703, 2035) الجدول رقم (9).
6. التكامل النشاط الزراعي والاقتصادي لا يحقق اهداف الشركة في تحقيق الارباح المخطط لها حتى ولو على حساب الجودة والمواصفات لان هنالك فارقا كبيرا جدا في الارباح على مستوى الوحدة الواحدة ولمجموع عينة البحث الا وهو (7701) من الجدول رقم (11) .

ثانيا.. التوصيات

1. تشجيع التعاون بين القطاعين الزراعي والصناعي لتحقيق التكامل بينهما بتذليل كل المعوقات التي تحول دون ذلك .
2. وضع محددات على السوق العراقي لكي لا يكون معرضا للخامات المستوردة ذات النوعية الرديئة مقارنة بالمحلي.
3. الدعم الحكومي للنشاط الزراعي للجوانب التي تؤدي الى زيادة كلفته لغرض دعم القطاع الصناعي بدل من المستورد لانخفاض كلفته.

Conflict of interests.

There are non-conflicts of interest.

[1] خيرت ضيف " المحاسبة والتكاليف الزراعية" دار النهضة العربية للطباعة والنشر , بيروت , ص:25 1990 .
[2] احمد سعيد جاري "المحاسبة في المنشآت الزراعية" ص:3, كتاب 2017.
[3] القواعد المحاسبية الصادرة من مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في – جمهورية العراق . مجموعة معايير المحاسبية الدولية , 2016 .
[4] وزارة الزراعة مكتب المفتش العام ,"المحاصيل الصناعية والتكامل الزراعي الصناعي" ر. م محمد سلمان عيسى بكالوريوس علوم زراعية /صناعة اغذية ,2016.
[5] د. سعدية هلال حسن" اهمية الاستثمار في القطاع الزراعي واساهمه في زيادة الانتاج" ص :5 2017.
[6] محمد علي مكي "الزراعة العراقية بين الواقع والطموح" , ص:1 2011/11/7 .
[7] سلام منعم زامل الشمري "الاستثمار الزراعي في العراق ومقومات نجاحه "كلية الادارة والاقتصاد /جامعة واسط , ,ص:9 2007.
[8] عبد الصاحب العلوان" قضايا التنمية الزراعية العربية ومتطلبات الامن الغذائي "مجلة دراسات اقتصادية ,العدد 16, السنة الرابعة ,بيت الحكمة ' بغداد, ص:19 , 2002.
[9] حميد عبد الحسين العقابي "دراسة عن الواقع الاقتصادي والاستثماري في العراق في ظل المرحلة الحالية " بحث منشور في كتاب رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي ,مركز العراق للدراسات , سلسلة كتب العراق للدراسات , ص:69 2006,

[10] هناء عبد الغفار السامرائي "ضرورة الاستثمارات الاجنبية المباشرة لتفعيل الانشطة التنموية في العراق" اصدارات بيت الحكمة , الطبعة الاولى ,بغداد, ,ص23, 2002 .

[11] الدكتور عبد الحسين نوري الحكيم "التكامل الزراعي " ,ص:25 ,2000.

[12]عبد الحميد احمد اليونس وعبد الستار عبد الله الكركجي "زراعة المحاصيل الزراعية في العراق"2011, ص :23.

[13] سناء حامد عباس الابراهيمي "الصناعات النسيجية والجلدية في محافظة النجف "دراسة في الجغرافية الصناعية , رسالة ماجستير /كلية التربية للبنات (غير منشور) ,2009, ص :42 -43.

[14] سناء حامد عباس الابراهيمي ,علي لفتة سعيد ,عبد الزهرة علي الجنابي "صناعة دباغة الجلود في مدينة النجف الاشرف "دراسة في جغرافية الصناعة ,مجلة البحوث الجغرافية العدد14, ص: 59.